

لاباس الفاعل يجوز ان يعطى عروضاها اسم فاعلها منصوب باعطي المقدار فانه لما قيل معطى و
 وقيل ما اعطاه وقيل هم اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوي
 الجمع اي جمع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا اسم كالتقول مررت بالضارب ابوه
 زيدا لان او غدا انه فعل بالتحقيق عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم كقولهم ادخل
 اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى احزى بحيث يخرج عن حد اسم
 الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب ومضرب بمعنى كثير الضرب وعلية
 بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشترط ما يشترط عمله
 هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعني
 هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كان للمبالغة مثله اي اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو
 ضراب ابوه ع اللان او غدا وامس وما فيه من معنى المبالغة ثابت منان ما فان من المشابهة
 اللطيفة والمثني من اسم الفاعل وما صيغ منه للمبالغة وكذلك الجمع منها ما صحى كانت
 او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان محذورا في العمل وشروطه لعدم تطرقه لخل الى صيغة
 المفردة من حيث اذاتها بل في اقسامه المتشعبة والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون
 ضاربون ع اللان او غدا وامس ويجوز حذف النون اي نون المثني والجمع مع العمل
 في مضمولة بمنسوبة على المشعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع
 التثنية تخفيفا مفعول له للتحريف اي يجوز حذفها بوجهين الشرطيين لغرض
 التثنية فقول الصلاة بها لقراءة من قرأ المقيم الصلاة ينصب الصلاة على المفعول
 واما على تقدير التثنية مثل قوله تعالى لذي القربى العذاب الليم بالنصب فحذفها ضعيف
 لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة لا اعتمدا عليه اسم للمفعول هو ما اشق
 من فعل اي حدث موضوعا لوقوع عليه اي لاذان ما من حيث وقوع الفعل عليه
 فمضروب موضوعا لاذان ما وقع عليه الضرب والحداد القائمة من قام ما من في اسم الفاعل
 فقوله ما اشق من فعل شامل لجميع الالوان المشتقة من المصدر وقوله لوقوع عليه
 يخرج ما عدل الحد وكما سم الفاعل والصيغة المشبهة واسم التفضيل مطلقا وسواء
 لتفضيل الفاعل ولتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لوصوف بزيارة علي العنبر
 في ذلك الفعل واسم للمفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من ذلك

الحد

الحد على انه مفعول مضروب ومن غيره اي غير التثنية الحد على صيغة اسم الفاعل
 بفتح ما قبل الازمنة الفعلة وكثرة المفعول كسبح سبح الراء وامره اي شانه وعاله
 في العمل اي في عمل النصب والاشترط اي اشترط عمل الحد الزمان والاعتقاد
 على صاحبها او الضم او ما كان من اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان مفعولا باللام
 يعمل بمعنى لا في ايضه فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول اخر
 يبقى على نصبة نحو زيد معطى غلامه درهما لكان او غدا والمعطى غلامه درهما لكان
 او غدا وامس الصيغة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تجمع وتذكر وتوثق
 ما اشق من فعل لاذن احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعددين لمن اي لا فادبه
 على معنى الثبوت لاجل الحوت احتراز عن خوفهم وزاهب مما اشق من فعل لاذن
 لمن قام به معنى الحدوث فانه اسم فاعل لصيغة مشبهة لللام اعلم ان يكون لاذن
 ابتداء وعند الشقاق لرخصه فانه مشتق من رخص بكسر العين بعد ثقله ليرخصها
 فلا يقال رخص لادن رخص بضم الجاء اي صار الرخص طيبة له لكرم معنى صار للكرم
 طيبة له والمراد بكونه معنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج
 عنه خوفا مروطافا لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت
 بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع احتذاء انواعها مخالفة
 لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من التثنية الحد فلا
 تجيء صيغة من صيغتها على هذا الوزن قطعا بحسب السماع اي كناية على قد تم
 لا تتجاوزه فالظرف منصوب على الحال من المتكلم في مخالفة او صيغة المصدر نحو
 اي مخالفة كناية على قدرها يسمع وخص بالفتحة الصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل للفعل ليعين لزيارة اختصاصا من لها باسم الفاعل لكونها مشبهة
 ويكون عملها المشابهة ايها فيما ذكره الحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا
 اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلزم معنى لا اشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد
 فمعتبر بها لان الاعتماد على الموصول لا يتحقق فيها لان اللام الدخلة عليها ليست بموصولة
 بالاشتقاق وتقسيم مسانيلها اي عطفا فتمما فتمما بيان حكم كل قسم ويسمي كل قسم مسيلة
 لانه يوجب عنه ان يكون الصيغة ملتصقة باللام او مجرورة عنها اي من التقديرين معويها
 اما متصاقا او ملتصقا باللام او مجرورا عنهما اي عن اللام والامانة فبذرة الارتفاع ستة داهلة
 من ضرب الاثنين في الثلاثة والمفعول اي مفعول الصيغة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه